



‘Abderrahīm Bou‘abīd.- *Chahadāt wa ta‘ammulāt 1944-1966* (ad-Dār al-bayḍā: Al-markaz at-taqāfī al-‘Arabī, 2018), 519p.

عبد الرحيم بوعبيد..- شهادات وتأملات -1944
1966 (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2018)،
519ص.

صدر عند مطلع سنة 2018، مصنف للراحل عبد
الرحيم بوعبيد الفاعل المركزي في تاريخ الحركة الوطنية،
يحمل عنوان: شهادات وتأملات. ويضم مجموع الكتابات
التي خلفها عبد الرحيم بوعبيد عن الفترة الممتدة من عام

1944 إلى 1961، في جزأين، من 519 صفحة. ويتكون السفر الأول من كتابات تم تحرير أهمها
في وقت سابق وأكملت خلال إقامته الجبرية بميسور، في شتاء 1981-1982. بينما يعتبر الجزء
الثاني إعادة لنشر سلسلة من افتتاحيات سبق نشرها في جريدة الاستقلال، والتي كتبها المؤلف
عن الفترة 1951-1952. وهذا يتعلق الأمر بجزأين متعاقبين، لكنهما متداخلين كرونولوجياً،
وكل منهما كُتب في وقت محدد من مسار المؤلف. وإذا كانت الفترة التي وقع تناولها تمتد من سنة
1944 إلى 1961، فإن الكتاب لا يشمل، ضمن منطق كرونولوجي وشامل، مجموع الأحداث.
وحسب ما أكده نجل المؤلف علي بوعبيد، المندوب العام لمؤسسة عبد الرحيم بوعبيد، فإن
الصعوبة الأساسية في تجميع المضامين في كتاب واحد تكمن في هذه النقطة بالذات. وبذلك
كان اقتراح تنظيم محتويات المصنف في جزأين مرتبط بترجيح كفة لحظة الكتابة على الترتيب
الزمني للأحداث.

ويبتدئ الجزء الأول المعنون ب: دفاتر نحو الاستقلال 1944-1961، بالوقوف على
حدث تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال بتاريخ 11 يناير 1944؛ إذ كان المؤلف من بين أصغر
الموقعين على هذه الوثيقة. ويستعيد عبد الرحيم بوعبيد بقوة دقائق تلك اللحظة المؤسسة على
المستويين السياسي والرمزي، كاشفاً عن حيثيات الاستشارات التي تمت في سرية تامة، بين
الملك وقادة الحزب الوطني منذ بداية سنة 1942، أي قبل نزول قوات الحلفاء بالمغرب في
شهر نونبر من هذه السنة. وخلف نزول الحلفاء لدى مجموع مناضلي الحزب الوطني وأطره
إحساساً كبيراً بالمرارة؛ بحكم أن القيادة العسكرية الأمريكية لم تكن لها علاقات إلا مع القيادة
الفرنسية الجديدة فقط، بينما تجاهلت عاهل البلاد في هذا الصدد. وفي السياق ذاته، يأتي عبد
الرحيم بوعبيد على ذكر حدث تاريخي له أهميته، ومفاده أنه بمجرد الإعلان عن عملية الإنزال
الأمريكية بالدار البيضاء والمهدية، طلب الجنرال نوكيس (Maurice Noguès) من السلطان

محمد بن يوسف الانتقال إلى فاس، بهدف تمكين المقيم العام من الاحتفاء وراء السلطة الملكية، والانسحاب بدوره إلى فاس. وكان من شأن مثل هذا العمل أن يفسر على أساس اعتباره نوعاً من المقاومة لعملية إنزال قوات الحلفاء، غير أن العاهل المغربي رفض مغادرة الرباط، ولم يكن في وسعه الإقدام على تبني موقف المقيم العام الذي كان يمثل وقتئذ حكومة فيشي.

وانعقد مؤتمر أنفا يومي 22-23 يناير 1943، فتلقى السلطان دعوة للحضور، باعتباره عاهلاً للمغرب، وذلك بإلحاح من الرئيس روزفيلت (Roosevelt). والتقى السلطان، مصحوباً بولي العهد مولاي الحسن والجنرال نوغيس، بالرئيس الأمريكي الذي تحدث عن روح الميثاق الأطلسي، وعن ضرورة أخذ تطلعات الشعوب إلى حريتها وامتلاكها الحر لثرواتها بعين الاعتبار، وذلك من خلال عبارات عامة أمام تشرشل الذي ظل صامتاً، وكان يبدو عليه بعض الانزعاج. وبوجه عام، فقد تحقق الهدف، وتم إخبار حلفاء فرنسا الحرة من قبل السلطان نفسه بتصميم الشعب المغربي على وضع حد لروابط التبعية التي فرضتها معاهدة فاس، واسترجاع السيادة الكاملة.

وقبل تحديد صيغة مشروع العريضة على الورق، تم اقتراح تسمية التجمع الذي سهر على العملية، باسم "حزب الاستقلال"، وكان ذلك على حد تعبير بوعبيد "اقتراح أحمد بلافريج، استند فيه ربما إلى الحزب الذي كان يحمل نفس الاسم في العراق. وقد أبدى المهدي وأنا شخصياً، بعض التحفظات... استقلال، نعم ولكن لماذا كلمة حزب؟ فجبهة وطنية أو أي صيغة أخرى ستكون أكثر ملائمة لبنيته ومكوناته المختلفة، لأن المعركة ستكون طويلة. وإذا وقعت انشقاقات، فالانشقاق عن الجبهة سيكون بتأثير سياسي أقل. إلا أن هذه الملاحظات لم تحظ بما تستحقه من الاهتمام (28)."

وأشارت المذكرات إلى أنه قد تم الاتصال بمحمد بلحسن الوزاني بيد أنه رفض العرض، وبالمقابل بقي موقف بعض أنصاره غامضاً. وكان الاستثناء هو محمد بن العربي العلمي الذي وافق على أن يكون ضمن الموقعين على العريضة. وذكرت كذلك أنه تم التواصل مع جمعيات قدماء تلاميذ فاس والرباط وسلا وغيرها من المراكز، بهدف لفت انتباه الرأي العام الدولي إلى الإرادة الجماعية للمغاربة. كما كانت هناك فئة أخرى تتمثل في المتخرجين من الثانويات أو المؤسسات البربرية، ومن بينهم جمعيات قدماء تلاميذ ثانوية أزرو. كما شارك العلماء، وفي مقدمتهم الشيخ محمد بن العربي العلوي الذي مثل التجسيد المشرق لهذا الاتجاه. وتمت إثارة اسمين كذلك، وهما بوبكر زنيبر والمختار السوسي، لكن لم يُحتفظ باسميهما في النهاية ضمن لائحة الموقعين. وكان هناك اسم آخر، هو مسعود الشيكرك، الموظف السامي

في جهاز المخزن منذ عدة سنوات. وفي اللحظات الاستعجالية، كان هو من يربط الاتصال بالملك، فحرص على الخروج من الظل، فكان بذلك من بين الموقعين الأكثر إثارة للانتباه على العريضة.

وكشفت المذكرات عن وجود مشروعات أو ثلاثة في البداية، وفي الأخير تمت المصادقة على نص مختصر ومكثف، ويغلب عليه الطابع القانوني، كما أنه أشبه بنوع من المحاكمة. وقد وقع الاختيار على يوم 11 يناير 1944 لتقديم الوثيقة رسمياً من قبل السلطان نفسه، لأن هذا التاريخ يوافق يوم الاستقبال الأسبوعي لمستشار الحكومة الشريفة. وكان هذا الأخير موظفاً سامياً معيّناً من وزارة الخارجية الفرنسية للقيام بمهمة ربط الاتصال بين القصر والإقامة العامة. ونقلت الشهادة أنه بمجرد افتتاح القصر، "كان وفد برئاسة أحمد بلافريج في قاعة الانتظار. كل قواعد البروتوكول الصارمة تجوزت. فقام أحمد بلافريج، وقد تملكه التأثر الشديد، وسلم لجلالة الملك ملف الوثيقة (...). كل موظفي المخزن كانوا في حالة اضطراب محموم (47-48)". وفي صبيحة اليوم نفسه، استقبل وفد آخر يقوده محمد الزغاري من قبل الوزير المطلق الصلاحية المفوض لدى الإقامة العامة السيد مارشال (Marshall). واستقبل وفد ثالث برئاسة المهدي بن بركة من قبل قنصل إنكلترا. ووفد رابع من قبل قنصل الولايات المتحدة الأمريكية بالرباط. "وقد قبل القنصلان بعد تردد، تسلم نص البيان على سبيل الاطلاع. وفي منتصف النهار، كانت المرحلة الرسمية قد أنجزت (...). وقد انتشر الخبر بسرعة البرق: ففي مدن الرباط ثم سلا والقنيطرة، شرع الناس في تبادل التهاني، وأصبح الحماس يغمر المشاعر (49)".

وانعقد خلال اليوم اللاحق مجلس وزراء المخزن، أكد فيه السلطان تبنيه للوثيقة. وعبر محمد بن العربي العلوي عن سعاداته بذلك، في وقت صممت فيه الصدر الأعظم محمد المقرئ، بيد أن موقف الغلاوي فاجأ الجميع، إذ جاء مسائراً لموقف السلطان.

وسجلت الشهادة ملاحظة بخصوص منطقة النفوذ الإسباني، مفادها أن الحركة الوطنية هناك لم تتحرك بالشكل المطلوب، لظروف الحرب والقطيعة مع باقي مناطق البلاد. وقد مرت أسابيع على تقديم البيان، قبل أن يبعث حزب الإصلاح الوطني، الذي كان يتزعمه عبد الخالق الطريس، برسالة تأييد إلى الملك بتاريخ 29 فبراير 1944.

وبعد فترة طويلة من الجمود، إذ كانت السياسة رهينة بقاء الوضع على ما هو عليه، سجّلت سنة 1955 منعطفاً كبيراً في تطور تحرّر بلدان إفريقيا الشمالية؛ فمن مرحلة إيكس لبيان إلى تفاهات أنتسيرايب، مروراً بحركات التمرد، يحاول المؤلف استعادة جو التوترات

والتقلبات وتلمس الطريق الذي مهد لفك الأزمة المغربية-الفرنسية، التي يحتل صيف سنة 1955 لحظة قوية فيها.

وكانت شهادته هذه بخصوص تلك المرحلة، في الأصل، كَرّاسا سماه "دفاتر مناضل"، حرر معظم محتوياته أثناء فترة الاعتقال بميسور سنة 1981، عندما أبدى اعتراضه مع أعضاء من المكتب السياسي لحزبه على إجراء استفتاء في الصحراء المغربية. وقد فضل عدم نشرها إلا بعد وفاته. كما يكشف عن ظروف إبعاد ابن عرفة وعودة محمد بن يوسف إلى البلاد. وبينهما طرُح فكرة مجلس العرش، كمحطة انتقالية. ويتوقف عند الانتفاض الشعبي في 20 غشت 1955 بخنيفرة ووادم وخريبكة وأبي الجعد والدار البيضاء والرباط الذي أسقط فكرة البلاد الهادئة وأكد حقيقة التلاحم الشعبي، خاصة أمام المشاركة الواسعة للفلاحين. ويقدم في البداية صورة واضحة عن الاتصالات التي جرت في إيكس لبيان وما أسفرت عنه من النتائج، ووضح أسباب معارضة البعض لها، وكيف زرع ذلك ارتباكاً في صفوف المناضلين. ثم توقف عند ردود فعل علال الفاسي تجاه تلك اللقاءات، فضلاً عن حيثيات الاتصال بالملك في أنتسيرايب في شتنبر، وملابسات وتحديات ومخاض تشكيل مجلس العرش وهيكلته.

وتناولت الشهادات، في مستوى آخر، نشأة المقاومة المسلحة والتضامن المغربي ما بين شتنبر وأكتوبر 1955. وذكرت أهم الاتصالات التي قادها عبد الرحيم بوعبيد مع مجلس المقاومة وجيش التحرير، ثم أحالت بعدئذ على ظروف التحاق الدكتور الخطيب بها، بعد اختيار علال الفاسي له حتى يصبح عنصر اتصال في شراء الأسلحة من سويسرا وألمانيا. كما تم توضيح ملابسات النقص على مستوى التنسيق بين قيادة الحزب وزعماء المقاومة وإسهامه في بداية بروز بوادر الشقاق والخلاف، خاصة مع سيادة سوء الفهم وتداول الأخبار المحرّفة.

وانتقلت الشهادات فيما بعد إلى معالجة حيثيات الموقف الاسباني والسياسي الدولي وتأثيره في مسار القضية المغربية. واتضح في هذا الصدد، أنه ابتداء من مارس 1951، ومع تعيين الجنرال غارسيا بالينو بتطوان، بدأ الموقف الاسباني يتخذ صبغة مناهضة الاستعمار، فالمقيم العام الجديد كان يكن مشاعر طيبة اتجاه محمد بن يوسف وحزب الاستقلال على حد سواء.

وقد تحقق الاتفاق مع الرئيس إدغار فور (Edgar Faure) على عودة الملك يوم 6 نونبر 1955 في سياق سياسي جديد، حيث وقع التخلي عن الطابع النهائي والثابت للعلاقات الناجمة عن معاهدة 1912. وصدر بيان اتفاقي لاسيل سان كلو يوم 6 نونبر 1955. ولرفع اللبس بخصوص معاهدة الحماية، السارية المفعول منذ 30 مارس 1912، تم إلغاء هذه المعاهدة بشكل

صريح، وفتحت مفاوضات كانت ترمي إلى أن يصبح المغرب دولة مستقلة، تربطه بفرنسا علاقات دائمة من الترابط المتبادل الحر.

وجاء في بيان 6 نونبر شرط يقضي بتشكيل "حكومة مغربية تمثل مختلف تيارات الرأي المغربي". ولم يشعر الفرنسيون المقيمون في المغرب بالاطمئنان، والذين تجاوز عددهم 4 آلاف شخص. ولهذا كان بعض أعضاء حزب الشورى والاستقلال أو "الأحرار الليبراليين"، وهم من لا تمثيلية لهم ولا جماهير، أكثر مدعاة للطمأنينة بالمعنى النيوكولونيالي للكلمة.

وفرضت متغيرات استعادة السيادة الوطنية على اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال عقد اجتماع استثنائي بمدريد ليلة 16 نونبر، حيث تم رفع اللبس عن عدد من القضايا بغية تقريب وجهات النظر، وخاصة بين علال الفاسي وأحمد بلافريج، إثر التوترات التي أعقبت لقاءات إيكس لبيان.

وانتقلت الشهادة إلى بداية الستينيات وحدث إعفاء حكومة عبد الله إبراهيم في ماي 1960، فتوقفت في ذات السياق عند ضغوطات البورجوازية المنتسبة إلى حزب الاستقلال التي ثارت ثائرتها أمام الاجراءات المطبقة على مستوى الصناعة والتجارة الخارجية والعملية والقرض.

وقد نقل عبد الرحيم بوعبيد رواية إعفاء الحكومة، متحدثا عن مأدبة عشاء خاصة جمعته وقتئذ مع ولي العهد الأمير مولاي الحسن، الذي عرض عليه حقيبة وزارة الخارجية. وقد عبر بوعبيد عن مفاجأته العميقة من أن الرئيس المستقبلي للمجلس الحكومي قد كان هو ولي العهد نفسه. وتؤكد قرار الإعفاء رسميا يوم 26 ماي مع وجود بعض التغيير مقارنة مع الخطة الأصلية، إذ إن شخصيات من بين المؤهلين للوزارات، من أمثال عبد الكريم بن جلون، قد ألحوا على الملك حتى يتولى بنفسه رئاسة المجلس الحكومي، على أن يكون ولي العهد نائبا للرئيس فقط.

وقد نُصِّبَت الحكومة الجديدة يوم 26 ماي 1960، وقررت تنظيم الانتخابات الجماعية والبلدية يوم 29 ماي. وتم التحضير لجميع هذه الأمور على يد إدريس المحمدي، بتعاون مع المساعدين التقنيين الفرنسيين العاملين مع الحكومة السابقة، وبغير علمها وفي غفلة منها عمليا.

وقد خلصت الشهادة إلى استعادة وزارة الداخلية لروح إصلاح الحماية ونصها المعتمد منذ سنة 1951؛ فلم يعد للرؤساء والمستشارين الجماعيين، كما للجماعات الإدارية غير الدور الباهت الذي تمثله هيئات استشارية. وتحول القائد إلى ضابط للشؤون الأهلية، بصلاحياته ومخازنيته ونياشينه ذاتها. وينتهي الجزء الأول بالأحداث السياسية الكبرى التي

طبعت الفترة الممتدة بين 1960 و1961، والتي شكلت دون أدنى ريب منعطفًا حاسمًا في الحياة السياسية المغربية. وتشكل مقدمات الخلاف حول هندسة مؤسسات المغرب المستقل وتوازنها خلفية لهذا الفصل. وما استرعى الانتباه، ترحيب معظم الصحف الفرنسية بمجيء الحسن الثاني، وهو التحول الذي يمكن أن يبدو غريبًا نوعًا ما، لكنه مفهوم في الواقع. فقد "كان الحكام الفرنسيون وفرنسيو المغرب يحسون بتأنيب ضمير حيال محمد الخامس، ضحية الخلع والإبعاد في غشت 1953 (...). كانت وفاته، رغم كونها مؤسفة، تفتح عهدًا جديدًا في العلاقات الفرنسية المغربية. وأصبح ابنه غير المحبوب من قبل، "رجلًا جديدًا" أكثر تحررًا في ارتباطاته بحركة التحرر الوطني. على مستوى المفاهيم الاقتصادية، كان مؤيدًا للرأسمالية الليبرالية (...). سيشعر الاستعمار بطمأنينة أكثر (227)."

وأفصحت خاتمة هذا الجزء عن تساؤلات بشأن وفاة الملك محمد الخامس المباشرة، إذ لم يكن أي أحد على علم بخضوع الملك لإجراء عملية جراحية. وقد علق بوعيد في هذا الصدد مؤكدًا أنه "كان بإمكان العاهل أن يستغني عنها، لأنه لم يكن يعاني إلى درجة ملحّة. لذا كان الحادث مؤسفًا، قاتلًا. لكن أي نوع من الحوادث؟ طبيب التخدير، سويسري، جاء خصيصًا من أجل هذه المناسبة. لم يدرج أي اختبار، من طرف زملائه حول المواد المستخدمة والجراحات. أكثر من ذلك، لم تأخذ الاحتياطات المعتادة، المحددة عادة للتصرف حال وقوع حادث. لم يكن ضمن فريق الأطباء طبيب مختص في القلب، وكان يجب الانتظار أكثر من نصف ساعة، إن لم يكن أكثر، كي يجدوا واحدًا في المحمدية، يعني على بعد سبعين كيلومترًا من الرباط. بعد فوات الأوان كان الإنعاش مستحيلًا. سافر طبيب التخدير في اليوم الموالي إلى بلاده. هل أعطي الأمر بإجراء تحقيق؟ لا أحد يعرف. ولم يتبدد طابع الغموض عن الحادث. وفي وقت لاحق، بعد بضعة أسابيع، أعلن اثنان من البروفيسورات الفرنسيين أنها عارضا إجراء العملية، وامتنعوا عن حضورها (230)."

وذيل هذا الجزء بمجموعة من الوثائق، بلغ عددها 34 وثيقة، اقتبست من مصادر مختلفة أهمها الصحافة الأجنبية وخاصة جريدة لوموند، أو الوطنية خاصة جريدتي العلم والتحرير. وقد تضمنت عدة معطيات ذات صلة بالسياق الخاص بنفي محمد بن يوسف وبحيثيات لقاءات إيكس لبيان وبعض ملاساتها، وصولًا إلى عودته من المنفى فضلًا عن بعض الأحداث السياسية اللاحقة حتى وفاته سنة 1961. أما الجزء الثاني، فكان عبارة عن إعادة نشر لنصوص الافتتاحيات التي سبق صدورها في جريدة الاستقلال، والتي كتبها المؤلف عن الفترة الممتدة ما بين 1951 و 1952. أي ما بين العدد الأول الصادر في 12 أكتوبر 1951 حتى العدد 55 الصادر يوم 06 دجنبر 1952.

إبراهيم أيت إزي

باحث في التاريخ، مراكش